



كۆمارى عىراق
دادگاى بالاي ئىتتىحادى

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٢٠/اتحادية/٢٠٢٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٦ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وأيوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

- ١- ضرغام عباس هادي. ٢- حاتم جواد محسن. ٣- حسام الدين علي حسن. ٤- سرمد عبد الرحيم.
- ٥- محمد عبد الزهرة محسون. ٦- الطيب طالب علي. ٧- حسين محمد علي. ٨- ايهاب نافع محسن. ٩- احسان صادق جاسم.
- ١٠- احمد رسمي جاسم. ١١- احمد عجمي حسيب. ١٢- اثير جابر جاسم. ١٣- عبد الامير حاتم جليل.
- ١٤- حكمت فارس محيسن. ١٥- يوسف عباس جودة. ١٦- حيدر رعد حمادي. ١٧- احمد عبد الله وحيد.
- ١٨- علاء فالح عجيل. ١٩- كرار علي عيدان. ٢٠- عدنان مطشر غانم. ٢١- محمد جليل كاظم هلال.
- ٢٢- محمد عبد الله مياح. ٢٣- مروان عقيل كريم. ٢٤- كرار غانم خليل. ٢٥- شريف غانم طعمية. ٢٦- امجد ريسان محيسن.
- ٢٧- حسنين ثامر علي. ٢٨- نديم ريسان محيسن. ٢٩- احمد حسين فرهود. ٣٠- مشتاق طالب منحر. ٣١- عباس كريم جعاز.
- ٣٢- حازم صبري شاكر. ٣٣- احمد حسين سواي. ٣٤- حيدر لفته جبر. ٣٥- علي سمير طارش. ٣٦- كريم حسين كريم.
- ٣٧- حسين مزهر عبد الهادي. ٣٨- محمد عبد السميع مطشر. ٣٩- ضرغام هويدي ناصر. ٤٠- علاء نعيم ساجت.
- ٤١- عمار جاسم حميد. ٤٢- مسلم رزاق راشد. ٤٣- نبيل سمير عبد. ٤٤- مصطفى عبيد هاشم. ٤٥- حسن سعيد مطلق.
- ٤٦- وسام صابر ماجد. ٤٧- احمد محسن مخيلف. ٤٨- وليد رحيم عبد. ٤٩- سلام علي عبد البطحاوي.
- ٥٠- سجاد كاظم حدوان. ٥١- اياد محل مزبان. ٥٢- مصطفى كامل وحيد. ٥٣- علي حسن نايف. ٥٤- علاء مالك كاظم.
- ٥٥- محمود شاكر عودة. ٥٦- حسن كاظم ناصر. ٥٧- مصطفى حسن محمد. ٥٨- ولاء حسين جابر. ٥٩- ارکان مجيد راضي.
- ٦٠- فراس عيسى عداوي. ٦١- نعمة هاشم عليوي. ٦٢- علي عدنان شاكر. ٦٣- ارکان حسين جابر. ٦٤- علاء مجيد كاظم.
- ٦٥- هاشم كامل مصبح. ٦٦- علي محسن فضل. ٦٧- عباس عبادي كطامي. ٦٨- رعد محمد عود. ٦٩- علي منهل زكي.
- ٧٠- فايق شريف كشيح. ٧١- محمد جاسم محمد السلوم. ٧٢- وسام كامل زاجي. ٧٣- عدنان حميد شفي.
- ٧٤- سعدي حسن شنين. ٧٥- عماد عبد الرسول خلف. ٧٦- علي محسن خلف. ٧٧- معتز راجي صالح.
- ٧٨- صادق نور صالح. ٧٩- مهند جيجان صيوان. ٨٠- حيدر مهدي حمادي. ٨١- اثير حامد عبد الله.
- ٨٢- حسين عذاب شاتول. - وكيلاهم المحاميان عمر حافظ جاسم وزهراء عباس علي.

المدعى عليهما: ١. الأمين العام لمجلس الوزراء/ إضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني حيدر علي جابر.

٢. وزير الداخلية/ إضافة لوظيفته - وكيله الممثل القانوني حكمت لقمان حنين.

الرئيس
جاسم محمد عبود



كۆمارى عىراق
دادگای بالای نىتىحادى

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٢٠/اتحادية/٢٠٢٣

القرار:

ادعى المدعون بوساطة وكيلهم أن المدعى عليه الثاني/ إضافة لوظيفته أصدر الكتاب بالعدد (٣٧٨٢١) في ٢٥/٥/٢٠٢٣ مستنداً الى كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ الدائرة القانونية بالعدد (ق/٥/١٦٧٥٧) في (١١/٤/٢٠٢٣) والمتضمن إلزام الموظف المدني بالدوام في العطل الرسمية، ولمخالفة الكتابين المذكورين للدستور في المادة (١٤) منه وقانون الخدمة المدنية رقم (٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل) لذا بادروا لطعن بهما أمام هذه المحكمة وطلبوا الحكم بإلغاءهما للأسباب الواردة في عريضة الدعوى، وبعد تسجيل الدعوى واستيفاء الرسم القانوني عنها وتبليغ المدعى عليهما بعريضتها ومستنداتها وفقاً للمادة (٢١/ أولاً وثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ أجاب وكلاء المدعى عليهما باللوائح الجوابية المربوطة ضمن أوراق الدعوى وطلبوا رد الدعوى للأسباب الواردة فيها، وبعد استكمال الإجراءات التي يتطلبها النظام الداخلي للمحكمة حُدد موعداً للمرافعة وتبلغ به الأطراف، وفيه تشكلت المحكمة فلم يحضر المدعون ولا وكلاهم رغم التبليغ وفق القانون، وحضر وكلاء المدعى عليهما وبوشر بإجراء المرافعة الحضورية العلنية اطلعت المحكمة على طلبات المدعين وأسانيدهم، أجاب وكلاء المدعى عليهما وطلبوا إبطال عريضة الدعوى، وبعد التدقيق والمداولة قررت المحكمة واستناداً لأحكام المادتين (٢/٥٦) و (٥٧) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل إبطال عريضة الدعوى وتحميل المدعين ثلث أتعاب المحاماة مبلغاً مقداره ثلاثة وثلاثون ألف دينار لوكيلي المدعى عليهما توزع مناصفة وفقاً للقانون، وصدر القرار بالاتفاق في ٢١/ربيع الآخر/١٤٤٥ هجرية الموافق ٦/١١/٢٠٢٣ ميلادية.

القاضي

جاسم محمد عبود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا